# الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على لبنان، وكيفية معالجة تلك الانعكاسات

**بطرس لبكي**

نائب رئيس مجلس الإنماء والإعمار – لبنان.

منذ الفصل الرابع من العام ٢٠٠٨، يتابع اللبنانيون تطورات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ويتساءلون عن انعكاساتها على لبنان. تساؤلات وجيهة، وتطال جميع اللبنانيين، مقيمين ومنتشرين في قارات الدنيا الخمس.

سأسعى في هذا النص إلى المساهمة في الإجابة عنها، منطلقاً من جذور هذه الأزمة وأسبابها ووقائعها الحالية، إلى وصف وتصور انعكاساتها على لبنان، خاتماً بتصورات حول كيفية مواجهة هذه الانعكاسات(١).

## أولاً: الأزمة الاقتصادية العالمية: الجذور، الأسباب، الوقائع الحالية

منذ أواخر صيف ٢٠٠٧، تتسارع المعلومات في وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية، وفي الدوريات المتخصصة وبعض الكتب الصادرة على عجل، عن أزمة اقتصادية بدأت تطال أسواق العقارات والمصارف والمؤسسات المالية الممولة لهذه الأسواق، في بريطانيا والولايات المتحدة أساساً. حصل ذلك بسبب ما سمي بأزمة الـ «Sub primes»، أي قروض شراء العقارات، التي منحت بسخاء، لأشخاص لا تتوفر لديهم ضمانات وإمكانيات للتسديد. لكن ما حصل بعد صيف وخريف ٢٠٠٧، يشير إلى أنها أزمة اقتصادية ومالية، سرعان ما طالت عدداً كبيراً من اقتصادات الدول في أوروبا والولايات المتحدة وأستراليا، وروسيا، ودول شرقي وجنوب شرقي آسيا، وبعض دول الخليج؛ وتمتد الآن إلى عدد كبير من الدول الأخرى. ووصفها بعض الاقتصاديين بأنها أعنف أزمة طالت الاقتصاد العالمي منذ أزمة الثلاثينيات من القرن الماضي(٢).

### ١ ـ جذور الأزمة

إن تاريخ الاقتصاد العالمي منذ قرنين، يشير إلى حدوث أزمات في هذا الاقتصاد، تنطلق من مكان ما، وتنتشر، مولدة تباطؤاً في النشاط الاقتصادي، وبطالة، وإفقاراً، ومجاعة أحياناً، وثورات أحياناً أخرى. . .

وقد عرف الاقتصاد العالمي سلسلة من الأزمات، أشهرها الأزمة التي طالت اقتصاد أوروبا الغربية، ثم العالم، بين ١٨٧٠ و١٨٩٠، بعد انتهاء المرحلة الأولى من الثورة الصناعية المستندة إلى استعمال الآلة البخارية لتحريك المصانع ووسائل النقل البحري والبري، ونمو الإنتاج بوتائر أسرع من نمو حجم أسواق التصريف.

وعاد الاقتصاد العالمي فانطلق مع انتهاء تقاسم العالم بين الدول الكبرى: إنكلترا، فرنسا، ثم ألمانيا، روسيا، النمسا، بلجيكا، هولندا، والولايات المتحدة، على حساب

(١) حول هذا الموضوع، انظر: Olivier Pastré et Jean-Marc Sylvestre, *Le Roman vrai de la crise financiére* (Paris: Perrin, 2008).

(٢) حول هذا الموضوع، انظر: Frédéric Lardon, «Crises financières, n'en tirer aucune leçon, 1987-1997-2000-2007,» *Le Monde diplomatique* (mars 2008), pp. 16-17.

الإمبراطوريات السابقة: العثمانية والإسبانية، والبرتغالية، والصينية، والهندية، وكافة مناطق آسيا وأوروبا وأفريقيا وأمريكا، التي لم تكن قد استُعمرَت قبلاً. واستمر هذا النمو والتنازع على مناطق النفوذ، ما أدى إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى، ومن ثم إعادة توزيع مناطق نفوذ ومستعمرات الدول المهزومة، وانفراط الإمبراطوريتين، العثمانية، والنمساوية ـ المجرية. وقد تباطأ النشاط الاقتصادي في أثناء الحرب الأولى، ودُمرت طاقات اقتصادية هامة في أوروبا: إنكلترا، فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، إلخ... وساعدت هذه الحرب الولايات المتحدة على البروز كالقوة الاقتصادية الأولى في العالم.

وأعاد الاقتصاد العالمي انطلاقته في العشرينيات بشكل سريع، فنما الإنتاج بوتائر أسرع من وتائر نمو إمكانيات تصريفه، فوقعت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الكبرى ابتداء من العام ١٩٢٩. وامتدت تداعياتها من أوروبا الوسطى والغربية وأمريكا الشمالية؛ إلى سائر مناطق العالم، باستثناء الاتحاد السوفياتي المغلق اقتصادياً آنذاك إلى حد كبير. فتدنت مستويات الإنتاج، والأسعار، وتفشت البطالة في البلدان الصناعية، وحرمت دول العالم الثالث المصدرة للخامات إلى الدول الصناعية من أسواقها. وكانت ردة فعل الدول على الأزمة مشابهة في الجوهر، رغم اختلاف مظاهرها:

ـ **في دول غربي أوروبا وأمريكا الشمالية**، فرضت أفكار جون ماينار كاينز (John Maynard Keynes) نفسها. فشرعت الحكومات تزيد من انفاقها التجهيزي والاجتماعي، لتخلق الطلب على السلع والخدمات، معيدة النشاط إلى قطاعات الصناعة والخدمات والزراعة، ومعدّلة بذلك التوزيع الاجتماعي للدخل، لصالح فئات الدخل الدنيا والوسطى. وقد سميت هذه السياسات (New Deal) أي العقد الاجتماعي الجديد. فتحالفت الحكومات مع أرباب العمل والنقابات العمالية، للنهوض بالاقتصاد، والخروج من الأزمة، في أواخر الثلاثينيات، ممارسة سياسة حمائية مميزة.

ـ **في دول وسط وجنوبي أوروبا**، خصوصاً ألمانيا، وإيطاليا، وإسبانيا؛ برزت حكومات سلطوية. طبقت هذه الحكومات السياسات نفسها في مجال زيادة الإنفاق العام، خصوصاً في مجال البنية التحتية. فبُنيت الأوتوسترادات في ألمانيا وإيطاليا، ووُضعت أسس جديدة للتصنيع في إيطاليا، بمشاركة الدولة، وكذلك في إسبانيا الفرانكية؛ أما في المانيا، فقد تحالفت السلطة النازية مع نقابات العمال وأرباب الصناعة الكبرى، للنهوض بالاقتصاد الألماني المحمي.

ـ **في دول الجنوب**، أي أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، تراجعت صادرات الخامات إلى الدول الصناعية، وصعب على هذه الدول استيراد حاجاتها من المصنوعات. دفعت هذه الأحوال بعض الدول التي كان لها هامش من الاستقلال السياسي والاقتصادي، إلى انتهاج سياسة «التصنيع لاستبدال المستوردات»، وحتى لإنتاج سلع إنتاجية. والنموذج الأوضح لهذه الظاهرة، تجربة جيتوليو فارغاس في البرازيل، عبر إنشاء الصناعة الثقيلة في بلاده، في مجالات الصلب والحديد وغيرها، وتأميم النفط؛ كل ذلك في إطار القطاع العام. كما أنشأ فارغاس نظاماً قائماً

على تحالف النقابات العمالية والدولة وأرباب العمل، سمّي (Estado Novo) أي الدولة الجديدة، ولحقه خوان بيرون في الأرجنتين في الأربعينيات من القرن الماضي، كما كان وضع المكسيك شبيهاً إلى حد كبير. وحصلت تجارب مماثلة في المشرق العربي؛ منها تجربة طلعت حرب ومجموعة بنك مصر في التصنيع، وتجارب بدايات التصنيع الحديث في لبنان وسورية ما بين الحربين العالميتين. وكذلك الأمر في تركيا الأتاتوركية، وفي إيران، حيث شرعت الدولة تنشئ الصناعات الحديثة لاستبدال المستوردات، وتبني قاعدة صناعية وطنية. وفي الهند، تطورت المجموعات الصناعية الوطنية، وأشهرها مجموعة «تاتا» في مجال الصلب والحديد والصناعات المعدنية، وكذلك الصناعة النسيجية. أما اليابان، فطور قاعدته الصناعية السابقة، مساهماً في بناء صناعة عسكرية متطورة، برزت كمثيلاتها الألمانية في الحرب العالمية الثانية. أما باقي دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، فقد عانت الأزمة الاقتصادية العالمية، دون ردود فعل ذات فعالية تذكر.

انتهت أزمة الثلاثينيات بالحرب العالمية الثانية، حيث اصطدمت الدول الأوروبية الكبرى: ألمانيا وإيطاليا والمجر من جهة، وفرنسا وإنكلترا وبولونيا أساساً، ثم الاتحاد السوفياتي في ما بعد من الجهة الأخرى. لحقت اليابان بالمعسكر الأول، والولايات المتحدة بالمعسكر الثاني. انتهت الحرب العالمية الثانية بهزيمة الثلاثي الألماني ـ الإيطالي ـ الياباني، وانتصار المعسكر الأوروبي الغربي ـ السوفياتي ـ الأمريكي. وباتت الولايات المتحدة القوة العسكرية والسياسة الأولى في العالم، بعد خروجها كقوة اقتصادية أولى في العالم بعد الحرب العالمية الأولى.

تراجع دور إنكلترا وفرنسا، وتقدم دور الاتحاد السوفياتي، فبات القوة العظمى الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة. وانعكس كل ذلك في إنشاء منظمة الأمم المتحدة، وتشكيل مجلس الأمن فيها.

أعيدت صياغة النظام الاقتصادي العالمي عام ١٩٤٤ في برتون رودز، وانتقل النظام المالي من قاعدة الذهب (Gold Standard)، إلى قاعدة الدولار الأمريكي المساوي للذهب (Gold Exchange Standard)، فتحولت الولايات المتحدة إلى ضامنة لصرف الدولار بكمية ثابتة من الذهب عند الطلب، مبدئياً.

ساعدت الولايات المتحدة أوروبا المدمرة على النهوض من خلال خطة «مارشال». كما ساعدت دولاً أخرى ذات أهمية استراتيجية (اليابان، تايوان، كوريا الجنوبية، وغيرها) بخطط مماثلة، فعرف الاقتصاد العالمي ثلاثين سنة من النمو المطّرد، سُمّيت «الثلاثون المجيدة» (Les trente glorieuses). وكان النمو قائماً، بعد إعادة بناء اقتصادات أوروبا الغربية، على توسيع قاعدة استهلاك السلع المديدة الاستهلاك إلى مجموع السكان في إطار سياسة اعادة توزيع الدخل. وعمَّ نوع من الاشتراكية الديمقراطية (Social democracy) ـ أو ما سمّي دولة الرفاه (Welfare State) ـ جميع اقتصادات ومجتمعات دول أوروبا الغربية تقريباً، من أجل تأمين الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ومنع انتشار الشيوعية في أوروبا الغربية؛ فأصبح اقتناء السلع

المديدة الاستهلاك (الغسالة، التلفاز، البراد، السيارة. . . إلخ)، هدفاً قابلاً للتحقق لكل الأُسر. وقد كانت هذه السياسات في أساس النمو الاقتصادي، خصوصاً الصناعي، في أوروبا الغربية والولايات المتحدة في الفترة (١٩٤٥ ـ ١٩٧٣). وانعكس ذلك سياسياً بتحالفات بين الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية، والأحزاب المحافظة حيناً؛ وبتناوب السلطة بين الحزبين حيناً آخر. هكذا، عمَّ نظام «دولة الرفاه» دول الغرب الصناعي، وأمنت لها ثلاثة عقود من النمو الاقتصادي، والاستقرار الاجتماعي والسياسي.

لكن الولايات المتحدة أخذت تنمو باتجاه زيادة الاستهلاك الفردي والحكومي بشكل منفلت من كثير من الضوابط. وأدى ذلك إلى ارتفاع مديونية الأسر الأمريكية، كما أثر في ميزان المدفوعات الأمريكي، الذي بدأ يشكو من عجز منذ العام ١٩٦٥، وكذلك الموازنة العامة الأمريكية. وبرز هذا العجز أولاً مع أوروبا، التي بدأت تراكم دولارات أمريكية (Euro Dollars) نتيجة تصديرها إلى الولايات المتحدة سلعاً وخدمات بقيمة أكبر مما تستورده من الولايات المتحدة. وأدى ذلك إلى زيادة التوتر بين الولايات المتحدة وفرنسا الديغولية الساعية إلى العودة إلى قاعدة الذهب.

وفي العام ١٩٧١، فصل الرئيس الأمريكي نيكسون الدولار عن الذهب، واضعاً حداً نهائياً لقاعدة الدولار الأمريكي المساوي للذهب؛ فأصبحت قيمة الدولار مقارنة بالذهب متأرجحة. وكان حجم اقتصاد دول السوق الأوروبية المشتركة مجتمعة، قد أصبح أكبر من حجم الاقتصاد الأمريكي.

وفي هذه الظروف، فجرت حرب تشرين العربية الإسرائيلية «أزمة النفط». فارتفعت أسعاره بسرعة وعلى دفعات، ضاربة النمو الأوروبي المطّرد منذ حوالى ثلاثة عقود. أضف إلى ذلك أن نموذج النمو الاقتصادي المبني على تعميم اقتناء السلع المديدة الاستهلاك إلى كل شرائح السكان، كان قد استنفد فعّاليته. فأصبح كل أوروبي غربي، وكل أمريكي، يقتني سيارة وبراداً وغسالة وتلفازاً وبيتاً في كثير من الأحيان، مع كل التجهيزات المنزلية الأساسية. فدخلت الصناعات المنتجة للسلع المديدة الاستهلاك في أزمة؛ ما انعكس ـ مع ارتفاع أسعار النفط في أزمتي ١٩٧٣/ ١٩٧٤ و١٩٧٨/ ١٩٧٩ ـ صدمة نفطية وصدمة مضادة (Choc et contre choc pétrolier).

ونتيجة لارتفاع أسعار النفط، ولارتفاع المداخيل لدى الدول المصدرة له، التي أودع أكثرها في كبريات المصارف الأمريكية أساساً، والأوروبية بنسب أقل؛ تراكمت لدى المصارف الأمريكية الكبرى كميات كبيرة من الودائع، ساهمت في ارتفاع التضخم، بسبب التسهيلات المعطاة للمقترضين لاستيعاب هذه الأموال. وفي الفترة نفسها، كان العديد من دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا غير النفطية، قد بدأ يعاني صعوبات اقتصادية بسبب ارتفاع أسعار مستورداتها النفطية، خصوصاً في مجال ميزان مدفوعاتها. فأخذت بعض دول أمريكا اللاتينية (البرازيل والأرجنتين خصوصاً)، تستدين من كبريات المصارف الأمريكية؛ ولم تعد تستطيع التسديد، فانفجرت «أزمة الدين» عام ١٩٨٠، ما دفع الاحتياطي الفدرالي الأمريكي إلى رفع

سعر الفائدة، للجم عمليات التسليف الخارجي والداخلي ولجم التضخم. زاد ذلك التدبير من مصائب دول أمريكا اللاتينية المدنية(٣).

## ٢ ـ أسباب الأزمة الحالية

وفي النصف الثاني من السبعينيات، وبعد هزيمة الولايات المتحدة في فييتنام، وأزمة إنكلترا الاقتصادية وانهيار الجنيه الإسترليني، بدأت تصعد من بريطانيا والولايات المتحدة، ردود فعل محافظة في السياسة والاقتصاد والمجتمع.

ففي بريطانيا، صعدت «التاتشرية» بقيادة «السيدة الحديدية» مارغريت تاتشر، وانقضّت على «دولة الرفاه»، محجمة دور النقابات العمالية، ومتبنية طروحات «نيوليبرالية» (Neoliberal) ساعية إلى تقليص دور الدولة ورقابتها على الاقتصاد، بما فيها الرقابة على المصارف، وداعية إلى خصخصة الخدمات العامة وتقليص التقديمات الاجتماعية. تلاقت «التاتشيرية» مع «الريغانية» في مطلع الثمانينيات. وكانت قد سبقتها في أمريكا «مدرسة شيكاغو الاقتصادية»، «النقدوية» (Monetarist) الطارحة لأولية العرض على الطلب (Supply Side Economy)، عكس المدرسة الكاينزية. وكانت هذه المدرسة هي المتبناة من قبل إدارة ريغان. فبدأ هذا الأخير بهدم تدريجي لـ «دولة الرفاه» التي بناها روزفلت وسائر الرؤساء الأمريكيين الديمقراطيين، في إطار تعاون بين النقابات والدولة ورجال الأعمال. فأخذت تقلص التقديمات الاجتماعية من صحة وتعليم ونقل مشترك. . . إلخ. وعادت الفروقات الاجتماعية تتسع بسبب الإعفاءات الضريبية السخية التي أقرها ريغان على الضريبة على الدخل لصالح الأثرياء. كما مارست إدارة ريغان المحافظة سياسة رفع الرقابة والقيود وبعض الاحتكار (Deregulation) في الخدمات العامة على الاقتصاد وتخفيف دور الدولة. وقد زاد ريغان النفقات على التسلح والسيطرة على الفضاء (حرب النجوم ضد الاتحاد السوفياتي). وقد مارس الرئيس جورج بوش الأب نفس هذه السياسة في التسعينيات، بعد سقوط الكتلة السوفياتية.

وبقيت «التاتشيرية» سيدة الموقف في إنكلترا، حتى في ظل حكومات حزب العمال. وتحولت أوروبا الغربية كلها تقريباً في نفس الاتجاه منهية عقوداً من «دولة الرفاه» (Etat Providence) (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا. . . إلخ).

في هذه الفترة، كانت قوى اقتصادية جديدة تبرز في العالم، وأهمها الصين المتحولة

(٣) Paul Bairoch, *Victoires et déboires: Histoire économique et sociale du monde du XV$^{Ième}$ siècle à nos jours*, folio. Histoire; 78-80, 3 vols. (Paris: Gallimard, 1997), vol. 2 and vol. 3; Frédéric Mauro, *Histoire de l'économie mondiale, 1790-1970* (Paris: Editions Sirey, 1971); Pierre Léon, dir., *Histoire économique et sociale du monde* (Paris: A. Colin, 1977-1978), tome 6: *Le Second XXI$^{ème}$ siècle: 1947 à nos jours*; Centre de développement de l'Organisation de coopération et de développement économiques [OCDE], *L'Economie mondiale: Une Perspective millénaire*, [réd.] par Angus Maddison, études du Centre de développement (Paris: OCDE, 2009), et

عبد الكريم الخليل وهشام البساط، **أنترا، أزمة مصرف أم أزمة نظام؟** (بيروت: دار اليوم للطباعة والنشر، ١٩٦٧).

تدريجياً إلى اقتصاد رأسمالي، في ظل نظام سياسي حافظ على الطابع السلطوي للنظام الشيوعي. كما برزت الهند كقوة اقتصادية صاعدة، وكذلك البرازيل. وأخذ بروز هذه الدول، وغيرها، يغير خريطة القوى في النظام الاقتصادي العالمي. فالصين والهند وغيرهما من دول آسيا الجنوبية والشرقية، تنمو بوتائر غير مسبوقة، ما ينعكس على الاقتصاد العالمي في أكثر من ناحية. وسبب هذا النمو في آسيا خصوصاً، أزمات بعض الاقتصادات الآسيوية عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩، كماليزيا وتايلندا وغيرهما، وكذلك الأمر في البرازيل وروسيا.

منذ أكثر من عقد، والولايات المتحدة خاصة وكذلك أوروبا، تدخلان في عصر اقتصاد المعلوماتية، أو «الاقتصاد الجديد» (New Economy). وقد كان ذلك واضحاً في أثناء إدارة الرئيس الأمريكي كلينتون في التسعينيات. وكان النمو المتفلت لقطاعات المعلوماتية، وما يدور في فلكها، قد تسبب في أزمة الأسواق المالية عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ (Bulle informatique).

وعلى إثر ذلك، عاد الجمهوريون إلى سدة الرئاسة مع جورج دبليو بوش، الذي اصطحب معه مجموعة «المحافظين الجدد». فسادت «النيوليبرالية» بكل قوة، مع تخفيف شديد للرقابات على الأسواق المالية والمصارف، ومع مزيد من الإعفاءات الضريبية وتراجع الدور الرعائي للدولة. فارتفعت نسبة الأمريكيين القابعين تحت خط الفقر... وزاد العجز في المالية العامة وميزان المدفوعات الخارجية، وتراكم دين عام غير مسبوق الحجم في الولايات المتحدة. وقد زادت حروب العراق وأفغانستان من حدة أزمةِ المالية العامة الأمريكية. وفي ولاية بوش الثانية (٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٨)، بدأ نمو الاقتصاد الأمريكي يتباطأ من ٣,٦ بالمئة عام ٢٠٠٤، إلى ٣,١ بالمئة عام ٢٠٠٥، و٢,٩ بالمئة عام ٢٠٠٦، و٢,٢ بالمئة عام ٢٠٠٧ في مطلع الأزمة الحالية (الجدول الرقم (١))؛ ثم إلى ١,١ بالمئة عام ٢٠٠٨.

**الجدول الرقم (١)**

**معدلات النمو الحقيقي في العالم ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧ (نسبة مئوية)**

| | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **العالــم** | **٢,٨** | **٣,٦** | **٤,٩** | **٤,٤** | **٥,٠** | **٤,٩** |
| **الدول المتقدمة** | **١,٦** | **١,٩** | **٣,٢** | **٢,٦** | **٣,٠** | **٢,٧** |
| الولايات المتحدة | ١,٦ | ٢,٥ | ٣,٦ | ٣,١ | ٢,٩ | ٢,٢ |
| منطقة اليورو | ٠,٩ | ٠,٨ | ٢,١ | ١,٦ | ٢,٨ | ٢,٦ |
| المملكة المتحدة | ٢,١ | ٢,٨ | ٣,٣ | ١,٨ | ٢,٩ | ٣,١ |
| اليابان | ٠,٣ | ١,٤ | ٢,٧ | ١,٩ | ٢,٤ | ٢,١ |
| كندا | ٢,٩ | ١,٩ | ٣,١ | ٣,١ | ٢,٨ | ٢,٧ |
| **الدول المتقدمة الأخرى** | **٣,٢** | **٢,٥** | **٤,١** | **٣,٢** | **٣,٨** | **٣,٩** |
| الدول الآسيوية حديثة التصنيع | ٥,٥ | ٣,٢ | ٥,٩ | ٤,٨ | ٥,٦ | ٥,٦ |

**يتبـــع**

**تابـــع**

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| أستراليا | ٤,١ | ٣,٠ | ٣,٨ | ٢,٨ | ٢,٨ | ٣,٩ |
| الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى | ٤,٧ | ٦,٢ | ٧,٥ | ٧,١ | ٧,٨ | ٧,٩ |
| أفريقيا | ٦,١ | ٥,٣ | ٦,٥ | ٥,٧ | ٥,٩ | ٦,٢ |
| وسط وشرق أوروبا | ٤,٢ | ٤,٨ | ٦,٩ | ٦,١ | ٦,٦ | ٥,٨ |
| رابطة الدول المستقلة | ٥,٢ | ٧,٨ | ٨,٢ | ٦,٥ | ٨,٢ | ٨,٥ |
| الدول النامية الآسيوية | ٦,٩ | ٨,١ | ٨,٦ | ٩,٠ | ٩,٦ | ٩,٧ |
| الصين | ٩,١ | ١٠,٠ | ١٠,١ | ١٠,٤ | ١١,١ | ١١,٤ |
| الهند | ٤,٦ | ٦,٩ | ٧,٩ | ٩,١ | ٩,٧ | ٩,٢ |
| الشرق الأوسط | ٣,٩ | ٦,٩ | ٥,٩ | ٥,٧ | ٥,٨ | ٥,٨ |
| نصف الكرة الغربي | ٠,٤ | ٢,١ | ٦,٢ | ٤,٦ | ٥,٥ | ٥,٦ |
| البرازيل | ٢,٧ | ١,١ | ٥,٧ | ٣,٢ | ٣,٨ | ٥,٤ |
| المكسيك | ٠,٨ | ١,٤ | ٤,٢ | ٢,٨ | ٤,٨ | ٣,٣ |

**المصدر**: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٥** (القاهرة: الجامعة؛ أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، ٢٠٠٥)، ص ٢٦٥.

من جهة أخرى، عادت أسعار النفط إلى الارتفاع بشكل سريع منذ عام ٢٠٠٣، لأسباب عديدة، منها: احتلال العراق، والتوتر الأمريكي الإيراني والتهديدات الأمريكية بحرب مع إيران، والمعلومات المتداولة عن النضوب السريع لاحتياطي النفط في العالم. فقد أدى كل ذلك إلى ارتفاع أسعار البرميل من ٢٤,٣ دولاراً أمريكياً عام ٢٠٠٢ إلى ٦٩,١ دولاراً أمريكياً عام ٢٠٠٧ (الجدول الرقم (٢)).

## الجدول الرقم (٢)
## أسعار النفط الخام الاسمية والحقيقية ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٧ (دولار/ برميل)

| السنة | السعر الاسمي | الرقم القياسي ١٩٩٥ = ١٠٠ | السعر الحقيقي بأسعار ١٩٩٥ |
|---|---|---|---|
| ١٩٩٥ | ١٦,٩ | ١٠٠,٠ | ١٦,٩ |
| ١٩٩٦ | ٢٠,٣ | ١٠١,٩ | ١٩,٩ |
| ١٩٩٧ | ١٨,٧ | ١٠٣,٦ | ١٨,٠ |
| ١٩٩٨ | ١٢,٣ | ١٠٥,٠ | ١١,٧ |
| ١٩٩٩ | ١٧,٥ | ١٠٥,٠ | ١٦,٥ |

**يتبـــع**

تابـــــع

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠٠ | ٢٧,٦ | ١٠٧,٥ | ٢٥,٧ |
| ٢٠٠١ | ٢٣,١ | ١٠٩,٦ | ٢١,١ |
| ٢٠٠٢ | ٢٤,٣ | ١١١,٣ | ٢١,٨ |
| ٢٠٠٣ | ٢٨,٢ | ١١٣,١ | ٢٤,٩ |
| ٢٠٠٤ | ٣٦,٠ | ١١٥,٢ | ٣١,٢ |
| ٢٠٠٥ | ٥٠,٦ | ١١٧,٥ | ٤٣,٠ |
| ٢٠٠٦ | ٦١,١ | ١٢٠,٠ | ٥٠,٩ |
| ٢٠٠٧ | ٦٩,١ | ١٢٢,٣ | ٥٦,٥ |

**المصدر**: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٨** (القاهرة: الجامعة؛ أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، ٢٠٠٨).

ومن المعروف أن سعر النفط قفز إلى ١٤٠ دولاراً للبرميل الواحد عام ٢٠٠٨، ثم أخذ في التراجع إلى مستوياته السابقة عام ٢٠٠٧. لكن من المعلوم أن قفزة عام ٢٠٠٨ سببها المضاربة، وليس وضع السوق، لأن إنتاج النفط هذا العام كان أعلى من استهلاك هذه السلعة. إن هذا الارتفاع في أسعار النفط تزامن مع ارتفاع أسعار بعض الخامات الأخرى. وقد حصل ذلك نظراً إلى ارتفاع مستوردات الصين والهند من بعض الخامات والمواد الأولية بسبب نموها السريع (انظر الجدول الرقم (١)). وقد أدى كل ذلك إلى تراكم كميات من السيولة الهائلة في المصارف الغربية عامة، والأمريكية خاصة. ومع انحسار مجالات التسليف في الولايات المتحدة بسبب تباطؤ نمو الاقتصاد وتنامي الفروقات الاجتماعية الذي قلص قاعدة المستهلكين والمقترضين، حاولت بعض المصارف والشركات المتخصصة بالتسليف العقاري، فتح نافذة جديدة في حقل التسليف العقاري سميت بالـ (Sub primes)، وهي قروض تُمنح لزبائن غير مليئين، وغير قادرين على السداد، ولهم سوابق في التأخر في تسديد قروضهم. وتحمل هذه القروضُ المُقرضَ مخاطر، يعوضها من خلال رفع نسبة الفائدة، ما يزيد من هذه المخاطر[٤].

## ٣ ـ وقائع الأزمة الحالية

انفجرت أزمة القروض العقارية (Sub Primes) في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧، وتسارعت حدتها في صيف وخريف ٢٠٠٨؛ ما اضطر الحكومة الفدرالية في واشنطن، إلى إنقاذ اثنتين من أكبر

(٤) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٨** (القاهرة: الجامعة؛ أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، ٢٠٠٨)، ص ٢٦٥، ٣٣٥ و٣٣٧؛ Alain Gresh, «A l'aube d'un siècle post-américain,» *Le Monde diplomatique* (novembre 2008); Martine Berlard, «Finance, puissance, le monde bascule,» *Le Monde diplomatique* (novembre 2008); Eric Hobsbown, «Du déclin des empires,» *Le Monde diplomatique* (novembre 2008), et Pastré et Sylvestre, *Le Roman vrai de la crise financière*.

شركات التسليف العقاري. ولم يمنع هذا مصرف الأعمال الأمريكي «ليهمان براذرس» من الإفلاس في آب/ أغسطس ٢٠٠٨، وقد اشترى مصرف باركلايز البريطاني بعض أمواله. وتدهور كذلك الوضع المالي لمصرف «ميريل لينش» الشهير عام ٢٠٠٧، واستنجد بمستثمرين عرب وآسيويين لدعم أمواله الخاصة، لكنه اضطر إلى أن يبيع كامل أسهمه إلى «بنك أوف أميركا».

طالت أزمة القروض العقارية عدداً من المصارف في أوروبا، كانت قد وظفت أموالاً في هذا المجال؛ نذكر منها مصرف «نورثرن روك» (Northern Rock) البريطاني، الذي أممته حكومة بلاده لإنقاذه من الإفلاس، رغم ادعاءات هذه الحكومة المفرطة في «ليبراليتها». وكذلك مصرف (IK) الإلماني ومصارف (BNP) و(Société Générale) و(Crédit Agricole) الفرنسية. وقد امتدت الأزمة إلى شركات تأمين، كشركة (AIG) العملاقة الأمريكية، المتضررة بسبب تأمينها لقروض مشكوك في تحصيلها في القطاع العقاري وعمدت هنا أيضاً حكومة جورج دبليو بوش المفرطة في «ليبراليتها» إلى إنقاذها.

انتشر جو من الذعر في كل الأسواق المالية العالمية، من نيويورك، إلى لندن، وباريس، وفرانكفورت، ومدريد، وميلانو، وغيرها؛ ومنها إلى الأسواق المالية في آسيا والخليج العربي.

لقد تبعت أزمةَ قطاع العقارات، أزمةُ قطاع السيارات؛ حيث تراجع الطلب بشكل سريع بسبب تداعيات أزمة العقارات والمصارف وشركات التأمين والأسواق المالية، فتراكمت المصاعب على كبريات الشركات الأمريكية، مثل «فورد»، و«جنرال موتورز»، ومنها إلى شركة تويوتا في اليابان، وشركات إنتاج السيارات في فرنسا وألمانيا وبريطانيا. وامتدت الأزمة إلى شركات السلع المديدة الاستهلاك، كشركة «سوني» اليابانية؛ وتراجعت الصادرات الصينية، جاعلة العديد من الشركات المنتجة لها تغلق أبوابها، وترمي ملايين الأجراء في الشارع (قدروا بـ ٢٠ مليوناً).

وامتدت الأزمة كذلك في المشرق العربي إلى إمارة دبي، التي أنشأت مشاريع عقارية ضخمة خارقة الكلفة وممولة بالقروض، مما راكم على هذه الإمارة مئات مليارات الدولارات من الديون؛ وقد توقف العمل في العديد من هذه المشاريع، وجرى تسريح آلاف العمال والموظفين (١٥,٠٠٠ كدفعة أولى. . . .).

ومنذ مطلع عام ٢٠٠٨ خصوصاً، شرعت عدة دول تواجه هذه الأزمة، من خلال تدخلها القوي لإعادة تحريك الاقتصاد، بدءاً بوقف سلسلة الإفلاسات: فعمل الرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما، حتى قبل استلامه مقاليد السلطة، على إقرار برنامج بقيمة ٧٠٠ مليار دولار أمريكي لإنقاذ الاقتصاد وتصحيح الخلل الاجتماعي، وهو يقضي بتخفيضات ضريبية، وتدابير للتأمين الصحي لكل الأمريكيين، وكذلك لتعميم وتحسين النظام التربوي، إضافة إلى مشاريع في البنية التحتية. ويضاف هذا البرنامج إلى برنامج أقل طموحاً، كان قد أعده الرئيس السابق جورج دبليو بوش لإنقاذ المصارف وشركات التأمين. وينوي الرئيس أوباما العمل من أجل إنقاذ صناعة السيارات الأمريكية، المتمركزة في ولاية إيلبنويز، التي كان يمثلها في مجلس الشيوخ.

وتقوم بعض الدول الأوروبية، مثل إنكلترا، وفرنسا، وألمانيا، وبلجيكا، وغيرها؛

بتدخلات وبرامج لمنع انهيار المصارف وشركات التأمين وبعض القطاعات الصناعية (خصوصاً قطاع صناعة السيارات) والعقارية. ويهدد الإفلاس دولاً أوروبية أخرى، كاليونان ولاتفيا، حيث جرت اضطرابات اجتماعية غير مسبوقة.

وتقوم الحكومة الصينية برصد مئات مليارات الدولارات لإنقاذ فروع عديدة من صناعتها، وهي مهددة بسبب انغلاق أسواق التصدير أمامها جرّاء الأزمة الاقتصادية السائدة في الدول التي تشكل أسواقاً للصناعة الصينية.

كذلك، تبحث دول رابطة دول جنوبي شرقي آسيا العشر (ASEAN) (مانيمار، ماليزيا، سنغفورة، إندونيسيا، بروناي، كامبوديا، لاووس، فييتنام، الفيليبين، وتايلاندا)، في تنسيق جهودها للحفاظ على أسواقها التصديرية، والتقارب باتجاه تكوين مجموعة شبيهة بالاتحاد الأوروبي، في المدى المتوسط.

وأخيراً، تسعى روسيا إلى إنفاق مبالغ مهمة راكمتها في أثناء ارتفاع أسعار النفط، لإنقاذ بعض مؤسساتها المهددة، وللحؤول كذلك دون انعكاس انخفاض أسعار النفط بشكل يؤذي اقتصاد روسيا وشعبها.

لكن التضارب وعدم التنسيق ضمن الاتحاد الأوروبي، يصعِّب مواجهة الأزمة: ففي أواخر شباط/ فبراير ٢٠٠٩، وفي أثناء قمة استثنائية للدول الـ ٢٧ المكوّنة للاتحاد الأوروبي، رفضت خطة بمبلغ ١٩٠ مليار يورو لمواجهة الأزمة في دول أوروبا الشرقية والوسطى والجنوبية الاثنتي عشرة، والتي دخلت الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٤ (بولونيا، تشيكيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، المجر، رومانيا، بلغاريا، ليتوانيا، لاتفيا، إستونيا، قبرص ومالطا). واعتبرت أجهزة الاتحاد الأوروبي أن الحلول يجب أن تكون متلائمة مع الحالة الخاصة لكل دولة، التي تختلف عن حالات الدول الأخرى.

أما باقي دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، فقد أصيبت وتصاب بتعثر في صادراتها بسبب الأزمة، وهي تسعى إلى مواجهتها(٥).

## ثانياً: انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على لبنان

### ١ ـ الوضع الاقتصادي والسكاني للبنان، قبل الأزمة، أواخر ٢٠٠٧

منذ عام ١٩٧٥، وخصوصاً منذ ١٩٩٥، ولبنان يخسر أصحاب الكافاءات إلى المهاجِر، لقاء تحويلات يرسلونها إلى الوطن الأم. يبلغ عدد اللبنانيين الذين غادروا لبنان في أثناء الحروب

(٥) انظر: Pastré et Sylvestre, Ibid.
ـ الصحافة اليومية: **النهار**، **الأخبار**، **السفير**، **الحياة**، *L'Orient le jour*.
ـ محطات التلفزيون: الجزيرة، Euro News, Bloomberg، العربية وغيرها من المحطات اللبنانية والعربية.
ـ الإذاعات: القسم العربي في هيئة الإذاعة البريطانية، مونتي كارلو الدولية بالعربية والفرنسية، BBC World Service، الإذاعات اللبنانية المختلفة.

في الداخل بين ١٩٧٥ و١٩٩٠ حوالى ٩٠٠,٠٠٠ شخص. أما من هاجروا منذ ١٩٩٠ وحتى يومنا، فيفوق عددهم المليوني شخص، كما يبدو في الجدول الرقم (٣).

## الجدول الرقم (٣)
## تطور أعداد المهاجرين اللبنانيين في الثلاثين سنة الأخيرة

| السنة | عدد المهاجرين |
|---|---|
| ١٩٧٥ | (١)٤٠٠,٠٠٠ |
| ١٩٧٦ | (١)_٢٩٧,٠٠٠ |
| ١٩٧٧ | (١) ٣٨,٠٠٠ |
| ١٩٧٨ | (١) ٧٦,٠٠٠ |
| ١٩٧٩ | (١) ٤٩,٠٠٠ |
| ١٩٨٠ | (٢) ٣٣,٠٠٠ |
| ١٩٨١ | (٢) ٣٣,٠٠٠ |
| ١٩٨٢ | (٢) ٣٣,٠٠٠ |
| ١٩٨٣ | (٢) ٣٣,٠٠٠ |
| ١٩٨٤ | (٣) ٦١,٦٠٥ |
| ١٩٨٥ | (٣) ٧٠,٠٠٠ |
| ١٩٨٦ | (٣) ٧٣,٩٠٧ |
| ١٩٨٧ | (٣) ٦٧,٠٠٠ |
| ١٩٨٨ | (٤) ٦٧,٠٠٠ |
| ١٩٨٩ | (٥) ٨٥,٢٠٠ |
| ١٩٩٠ | (٦) ٧١,٨٠٤ |
| ١٩٩١ | ٥٠,٠٠٠ |
| ١٩٩٢ | ٣٨,٤٤٥ |
| ١٩٩٣ | ٤٨,٠٥٠ |
| ١٩٩٤ | ٥٦,٧٥٤ |
| ١٩٩٥ | ١٠٦,٨١٢ |
| ١٩٩٦ | ١٨٦,٩٩٠ |
| ١٩٩٧ | ١٥٢,٠٧٤ |
| ١٩٩٨ | ١٧٣,١٩٠ |
| ١٩٩٩ | ٢٧٦,٦٧٦ |

يتبـــع

تابـــع

| | |
|---|---|
| ٢٠٠٠ | ١٩١,٣٩٤ |
| ٢٠٠١ | ٢٥٩,٢٩٢ |
| ٢٠٠٢ | ١٤٤,٢٦٣ |
| ٢٠٠٣ | ٢٢١,٢٨٦ |
| ٢٠٠٤ | ١٤٧,٦١٣ |
| ٢٠٠٥ | ٢٨,٧٣١ |
| ٢٠٠٦ | ٤٧,٩٤٧ |
| ٢٠٠٧ | -٣٨,٣٣٠ |
| ٢٠٠٨ | ٦١,٥٣٥ |
| **المجموع** | **٨٩٤,٥١٦ + ٢١٥٢,٧٢٢** |

**المصادر**: من سنة ١٩٧٥ إلى سنة ١٩٩٠، انظر: Boutros Labaki et Khalil Abou Rjeily, *Bilan des guerres du Liban, 1975-1990*, collection «Comprendre le Moyen-Orient» (Paris: L'Harmattan, 1996), p. 94.

انظر أيضاً: Riad Tabbarah, «Le Développement arabe et les ressources humaines libanaises,» dans: *La Politique de la population au Liban* (Beyrouth: Publications du Centre de Recherches, Institut des Sciences Sociales, Université Libanaise, 1982), p. 50, et Nos estimations après calculs raisonnés. Direction de la Sûreté Générale: «Statistiques des entrées et sorties du Liban,» 1984-1989, Beyrouth.

بعد عام ١٩٩٠ ـ أرقام المديرية العامة للأمن العام التي تنشرها إدارة الإحصاء المركزي دورياً.

ومن الواضح ترابط هذه الهجرة مع انهيار النمو الاقتصادي الذي ظهر في لبنان بعد ١٩٩٤، بسبب السياسات المالية والنقدية والتجارية التي اعتمدتها الحكومات المتتالية منذ ذلك الحين. فعندما انهارت نسب النمو الاقتصادي من ٨ بالمئة عام ١٩٩٤، حتى صفر بالمئة عام ٢٠٠٠، وحصل نمو سلبي بنسبة ناقص ٠,٥ بالمئة عام ٢٠٠١؛ ارتفع عدد المهاجرين من ٥٦,٧٥٤ عام ١٩٩٤، إلى ٢٧٦,٦٧٦ عام ١٩٩٩ و٢٥٩,٢٩٢ عام ٢٠٠١ (الجدول الرقم (٤)).

## الجدول الرقم (٤)
## النمو الاقتصادي وعدد المهاجرين

| السنة | نسبة نمو الناتج الوطني بالمئة | عدد المهاجرين |
|---|---|---|
| ١٩٩١ | ٢,٥ | ٥٠,٠٠٠ |
| ١٩٩٢ | ٤,٥ | ٣٨,٤٤٥ |
| ١٩٩٣ | ٧ | ٤٨,٠٥٠ |
| ١٩٩٤ | ٨ | ٥٦,٧٥٤ |
| ١٩٩٥ | ٦,٥ | ١٠٦,٨١٢ |

يتبـــع

تابـــع

| | | |
|---|---|---|
| ١٩٩٦ | ٤ | ٩٠,٠٠٠ |
| ١٩٩٧ | ٤ | ١٥٢,٧٠٤ |
| ١٩٩٨ | ٣ | ١٧٣,١٩٠ |
| ١٩٩٩ | ١ | ٢٧٦,٦٧٦ |
| ٢٠٠٠ | ٠ | ١٨٧,٠١٧ |
| ٢٠٠١ | ـ٠,٥ | ٢٥٩,٢٩٢ |
| ٢٠٠٢ | ١,٩ | ١٤٤,٢٦٣ |
| ٢٠٠٣ | ٣ | ٢٢١,٢٨٦ |
| ٢٠٠٤ | ٥ | ١٤٧,٦١٣ |
| ٢٠٠٥ | ١ | ٢٨,٧٣١ |
| ٢٠٠٦ | ٦ | ٤٧,٩٤٧ |
| ٢٠٠٧ | ١,٧ | ـ٣٨,٣٣٠ |
| ٢٠٠٨ | ٨ | ٦١,٥٣٥ |

**المصادر**: وزارة المال، صندوق النقد الدولي ـ رئاسة مجلس الوزراء، تقارير المحاسبة الوطنية السنوية ـ التقارير الشهرية لجمعية مصارف لبنان وبنك بيبلوس وبنك لبنان والمهجر، والجدول الرقم (٣).

وتكمن أسباب هذا التباطؤ في النمو في ما يلي:

ـ **السياستان المالية والنقدية**: إن تثبيت سعر صرف العملة اللبنانية بشكل اصطناعي نسبة إلى الدولار الأمريكي، من خلال إصدار سندات خزينة بالليرة اللبنانية بفوائد عالية جداً فاقت ٤٠ بالمئة في بعض الأحيان؛ رفع الفوائد على التسليف بشكل قوي، وهمش القطاع الخاص اللبناني في سوق التسليف بشكل واسع (Crowding Out)؛ كما تسبب في ارتفاع سريع في الدين العام من مليارَي دولار في مطلع عام ١٩٩١، إلى ما يفوق الـ ٤٥ مليار دولار الآن. وقد أدى هذا الارتفاع في سعر صرف الليرة إلى تسهيل الاستيراد، ووضع أعباء ثقيلة على الصادرات.

ـ **السياسة التجارية**: خفضت الحكومة اللبنانية التعرفة الجمركية مع دول الاتحاد الأوروبي قبل الشروع في مفاوضات الشراكة الأوروبية المتوسطية؛ كمن يرمي سلاحه قبل ولوج المعركة. . . هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لم تقم الحكومات اللبنانية المتتالية بأي جهد جدي منذ عام ١٩٨١ ـ تاريخ التوقيع على اتفاقية التيسير العربية الهادفة إلى انشاء «منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى» (GAFTA)) ـ لتحسين إنتاجية الصناعة والزراعة والخدمات اللبنانية، لتتمكن من منافسة القطاعات العربية الموازية بعد فتح الأسواق عام ٢٠٠٥.

أضف إلى ذلك الاتفاقات التجارية الثنائية المجحفة في تطبيقها في حق لبنان، بسبب تقديم لبنان التسهيلات دون المعاملة بالمثل، في عالم يمارس دعم قطاعات اقتصاده (سورية،

السعودية، أوروبا وأمريكا)؛ وأخيراً، لم تتخذ الحكومات اللبنانية المتتالية أي إجراءات لتطبيق أو تعديل قانون مكافحة الإغراق.

كما أن الأبواب فُتحت أمام القوى العاملة غير اللبنانية: السورية خاصة، والمصرية، وغيرها؛ وقد نافست هذه القوى، وما زالت تنافس القوى العاملة اللبنانية.

وقد أدى كل ذلك إلى تراجع القطاعات الاقتصادية اللبنانية:

ـ **في الصناعة**: أقفلت أعداد كبيرة من المؤسسات الخاصة، خصوصاً في فروع النسيج والغزل والملابس.

ـ **في الزراعة**: تُرِكَ أكثر من ٤٠ بالمئة من الأراضي الصالحة للزراعة.

ـ **في السياحة**: تدنت نسبة تشغيل الفنادق وأُقفل بعضها.

وقد تضررت هذه القطاعات من غلاء التسليف وأسعار الطاقة وأسعار التخابر الهاتفي وغيرها من عناصر الكلفة.

تسبب كل ذلك في إقفال جزئي أو كلي للعديد من المؤسسات، وتشريد أُجَرائها وأصحابها وهجرتهم. هذه هي الأسباب الأساسية للهجرة اللبنانية الكثيفة التي واجهها لبنان بعد انتهاء الحروب في الداخل عام ١٩٩٠. ويُظهرالجدول الرقم (٤) ترابط وتأثر نمو الهجرة بوتائر تراجع النمو الاقتصادي بين عامي ١٩٩٤ و٢٠٠٤. أما بعد ذلك، فقد كان للأحداث السياسية عام ٢٠٠٥: مقتل الرئيس الحريري وانسحاب الجيش السوري من لبنان، دور في لجم مستوى الهجرة، رغم التباطؤ الاقتصادي في هذا العام. وعادت الهجرة فارتفعت وتائرها عام ٢٠٠٦ بشكل محدود بسبب حرب تموز/ يوليو، ونشأت هجرة معاكسة عام ٢٠٠٧، بسبب عودة قسم من المهاجرين جرّاء حرب تموز/ يوليو إلى لبنان. ثم تسارعت الهجرة إلى الخليج عام ٢٠٠٨، بسبب النمو المذهل لأسعار النفط، الذي زاد من مداخيل الدول النفطية العربية؛ ونتيجة لذلك، زاد الطلب على القوى العاملة اللبنانية برواتب مرتفعة. كما ارتفعت نسبة النمو الاقتصادي المقدر لعام ٢٠٠٨ إلى ٨ بالمئة للسبب نفسه: ارتفاع أسعار النفط الذي تسبب في ازدياد الصادرات اللبنانية إلى دول الخليج، وفي إنفاق السياح الخليجيين في لبنان، وتحويلات اللبنانيين العاملين في الخليج إليه. ففي عام ٢٠٠٨، تزامن ازدياد الهجرة مع نمو الناتج الوطني.

## ٢ ـ انعكاسات الأزمة

### أ ـ الانعكاسات الحالية

بدأ بعض المؤشرات الاقتصادية الصادرة أخيراً يشير إلى بداية أزمة في بعض النشاطات[٦]:

(١) **الصادرات الصناعية**: كانت قد ارتفعت بنسبة ٣٠ بالمئة عام ٢٠٠٨، أي من ٢٫٣

(٦) *The Lebanon Brief* (Blominvest Bank, Beyrouth), Issue 617, Week of 23-28, February 2009, pp. 7-8 and 11, <http://www.menafn.com/updates/research_center/Lebanon/Weekly/blom280209.pdf>.

مليار دولار إلى ٢,٩٩ مليار دولار، ثم بدأت تشهد بعض التراجع: فقد انخفضت هذه الصادرات من ٢٧٧ مليون دولار في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨ إلى ٢١٢ مليون دولار في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨، أي انخفضت بنسبة ٢٣,٥ بالمئة. وقد يكون هذا الانخفاض مؤشراً لبداية انسداد أسواق التصدير أمام مصنوعاتنا.

(٢) **مستوردات التجهيزات الصناعية**: ارتفعت من ١٦٢,٦ مليون دولار عام ٢٠٠٧ إلى ١٨٧,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٨، أي بنسبة ١٥,٦ بالمئة؛ ثم بدأت تنخفض في الشهر الأخير من عام ٢٠٠٨، حيث انخفضت قيمة استيراد التجهيزات الصناعية من ١٨,٣ مليون دولار في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨ إلى ١٥,٨٦ مليون دولار في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨، أي بنسبة ١٣,٣ بالمئة. قد يعكس ذلك تخوف الصناعيين من الإفراط في توسيع طاقتهم الإنتاجية، مع بروز أولى المؤشرات لأزمة في التصريف.

(٣) **في قطاع البناء**: تراجع نمو حجم مبيع الأسمنت من ١٢,٦ بالمئة عام ٢٠٠٦ و١٥ بالمئة عام ٢٠٠٧، إلى ٤,٢٣ بالمئة عام ٢٠٠٨. ويعود هذا التراجع في قسم منه إلى تراجع الطلب المفرط على الأسمنت، العائد إلى حجم أعمال ترميم وإعادة بناء المباني والبنى التحتية التي دمرتها حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦، وذلك عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧؛ لكنه مؤشر تراجع لنشاط البناء أيضاً.

(٤) **تراجع ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك**: تراجع هذا المؤشر من ٩,٣٣ بالمئة عام ٢٠٠٧، إلى ٥,٥٠ بالمئة عام ٢٠٠٨. وكذلك تراجع نموه بنسبة ١,١ بالمئة في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ عمَّا كان عليه في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩ (أي من ١٠٥,٥ إلى ١٠٤,٤، على أساس ١٠٠ في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧). وقد يكون ذلك يشكل مؤشراً لتباطؤ الطلب على السلع، ولعله بسبب الانخفاض في أسعار النفط، وبعض السلع الأساسية، بسبب الأزمة العالمية.

(٥) **تراجع عدد وقيمة القروض التي تكفلها شركة «كفالات»**: تراجع عدد هذه القروض من ٧٥ قرضاً في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨، إلى ٥١ قرضاً في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، وهو هبوط بنسبة ٢٥,٣ بالمئة. كما تراجعت قيمة هذه القروض الإجمالية من ١٠,٦١ مليون دولار في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ٧,٧٧ مليون دولار في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، وهو انخفاض بنسبة ٢٦,٨ بالمئة. وتؤشر هذه الأرقام إلى تراجع في نشاط هذه الشركة الكافلة للقروض في قطاعات الصناعة والزراعة والإنتاج الحيواني والحرف والسياحة والتكنولوجيا المتقدمة؛ وقد يكون هذا التراجع عائداً إلى انحسار الأسواق أمام المنتجات اللبنانية في الداخل، كما في الخارج.

## ب ـ الانعكاسات المحتملة للأزمة

(١) **الانعكاس الأول**: عودة مغتربين عاملين في الخليج (من إمارة دبي بشكل أساسي)، ويقدر عددهم الإجمالي بحوالى أربعمئة ألف؛ منهم مئتا ألف في السعودية، ومئة ألف في الإمارات، وخمسون ألفاً في قطر، وخمسون ألفاً في باقي الدول (البحرين، الكويت، عُمان)،

كما في أوروبا وأمريكا وأستراليا. وقد كثر الكلام في الصحف اللبنانية على هذا الموضوع، لكن الوقائع قليلة، وسنسرد في ما يلي ما ورد عنها في بعض الصحف والمجلات اللبنانية(٧):

ـ تسريح كل الأجراء اللبنانيين من شركة «دبي بروبرتيس» العقارية، وهناك ٨٠ أجيراً لبنانياً من بين ١٤٠ أجيراً سُرِّحوا.

ـ يقدر عدد اللبنانيين الذين فقدوا وظائفهم في الخليج بين ١٥٠٠٠ و٢٦٠٠٠ شخص. غالبيتهم تعمل في قطاعات البناء والمال والسياحة.

ـ يقول د. صباح الحاج، أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأميركية في بيروت، ومدير عام شركة «مانجمانت بلوس»، إنه يقدر أن ٤٠٠٠ من اللبنانيين الـ ١٥٠٠٠ المسرَّحين من وظائفهم في الخليج سيعودون إلى لبنان، ويضيف أن عدد طلبات العمل الواردة إلى شركته من الخليج، قد ارتفع بنسبة ٢٧ بالمئة بين ١٤ و٢٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٩.

ـ يشير السيد فادي عيد، مدير عام وكالة كاريرز للتوظيف، إلى أن حوالى ٣٠ سيرة ذاتية (C.V.) ترد إلى وكالته كل يوم، من لبنانيين سرحوا أو على وشك التسريح من وظائفهم. كما يشير إلى أن أكثر من ١٧٠٠ سيرة ذاتية قد ورد إلى شركته من الخارج منذ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ حتى أواخر شباط/ فبراير ٢٠٠٩؛ ٨٠ بالمئة منها وارد من الإمارات العربية المتحدة. وقد استطاعت الشركة إيجاد عمل لـ ٥٠ شخصاً من بينهم، وأضاف أن المهندسين والمعماريين والمصرفين هم الأكثر عدداً بين طالبي الوظائف.

ـ وصل إلى شركة «بيتابات» العقارية اللبنانية الموجودة في بيروت أكثر من ٦٠ سيرة ذاتية (C.V.) حتى أواخر شباط/ فبراير ٢٠٠٩، جواب عن إعلان صدر قبل عدة أشهر لملء وظيفة مهندس، لم تستطع أن تملأها قبل الأزمة.

ـ تشير دراسة بالعيّنة قامت بها شركة لدراسة الأسواق بواسطة الإنترنت تدعى «يوغوف»، إلى كون ٤٦ بالمئة من المهاجرين إلى دولة الإمارات العربية المتحدة من كل الجنسيات، يسعون إلى الانتقال إلى دولة أخرى بسبب الأزمة التي تطال اقتصاد الإمارات. وأن ٥٤ بالمئة من بين ٧٧٩ أجيراً أجنبياً تم استجوابهم بين ٢٠ و٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩، يخشون خسارة وظائفهم؛ وكانوا يعملون خصوصاً في قطاعات العقارات والمال.

ـ وفي بيروت أيضاً، تشير مديرة الموارد البشرية في بنك عودة، رينالدا الحايك، إلى أن عدد السير الذاتية التي وصلتها من لبنانيين في الخارج (وخصوصاً الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية) قد تضاعف ثلاث مرات بين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، خصوصاً في الفصل الأخير من عام ٢٠٠٨؛ لكن هذه الظاهرة لا تشكل أكثر من ١ بالمئة من مجمل السير الذاتية الواردة.

(٧) Bachir El Khoury, «Le Liban, terre de refuge pour les expatriés du Golfe,» *L'Orient le jour* (Beyrouth), 24/2/2009, p. 8, et Muriel Rozelier, «Les Libanais reviennent-ils en masse?,» *Le Commerce du Levant* (Beyrouth) (février 2009), pp. 34-35.

ـ تشير باتريسيا زهر، المسؤولة عن التوظيف لدى الاستشاري «المجموعة الاستشارية للشرق الأدنى» (NECG)، إلى اهتمام وارد من لبنانيين مغتربين في الشرق الأوسط وأفريقيا بعروض العمل في لبنان في قطاع البناء وغيره.

كما ظهر لنا أعلاه، ليس لدينا أي معلومات دقيقة حول الموضوع في الخليج، رغم بدايات عودة لبنانيين من هناك، ورغم أن غالبية المسرَّحين من أعمالهم في الخليج، يسعون أولاً إلى الانتقال إلى وظيفة أخرى في البلد نفسه، أو إلى بلد خليجي آخر، أو إعادة أُسَرهم إلى لبنان لتخفيف المصاريف.

كما أن ثمة ظاهرة أخرى تظهر للعيان، وهي بدايات عودة لبنانيين هاجروا في التسعينيات أو قبلها إلى الولايات المتحدة وأستراليا وأوروبا، وقد بدأوا يعودون ليستقروا في لبنان، نظراً إلى تدهور أوضاعهم الاقتصادية هناك، في وظائف وأعمال حرة في مختلف القطاعات العقارية والسياحية والمالية والتجارية وغيرها.

**(٢) الانعكاس الثاني**: انخفاض حجم تحويلات المغتربين اللبنانيين المالية إلى لبنان؛ حيث إن حجم هذه التحويلات فاق الـ ٣ مليارات دولار أمريكي عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، أي أنها فاقت ١٥ بالمئة من الدخل القومي. وقد ارتفعت هذه النسبة في السنوات اللاحقة (٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨)، خصوصاً مع ارتفاع أسعار النفط، ففاقت الخمس مليارات دولار، و٢٠ بالمئة من الدخل القومي (انظر الجدول الرقم (٥)).

## الجدول الرقم (٥)

## تحويلات المغتربين اللبنانيين ونسبة مساهمتهم في الدخل القومي

| السنة | التحويلات (مليون دولار أمريكي) | الدخل القومي (مليون دولار أمريكي) | لتحويلات كنسبة مئوية من الدخل القومي |
|---|---|---|---|
| ١٩٩٥ | ١١٧٢ | ١١١٢٢ | ١٠,٥٣ |
| ١٩٩٦ | ١٣٢٣ | ١٢٩٩٧ | ١٠,١٨ |
| ١٩٩٧ | ١٤٧٣ | ١٤٨٦٥ | ٩,٩٦ |
| ١٩٩٨ | ١٦٣٤ | ١٦١٦٨ | ١٠,١٠ |
| ١٩٩٩ | ١٨٧٠ | ١٦٤٩١ | ١١,٣٤ |
| ٢٠٠٠ | ٢١١٠ | ١٦٤٩١ | ١٢,٧٩ |
| ٢٠٠١ | ٢٣٨٠ | ١٧١٠٠ | ١٣,٥٠ |
| ٢٠٠٢ | ٢٥٤٤ | ١٨٥٠٠ | ١٣,٧٥ |
| ٢٠٠٣ | ٢٧٢٨ | ١٩٧٠٠ | ١٣,٨٥ |
| ٢٠٠٤ | ٢٩١٦ | ٢٠٤٠٠ | ١٤,٢٩ |

يتبـــع

تابــــع

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠٥ | ٣٠٤٨ | ٢٠٩٠٠ | ١٦,٦٥ |
| ٢٠٠٦ | - | ٢٠٩٠٠ | - |
| ٢٠٠٧ | ٥٠٢٢ | ٢٤٢٤٠ | ٢٠,٧١ |
| ٢٠٠٨ | ٥١٣٦ | ٢٨٨٠٠ | ١٧,٨٣ |

**المصادر**: للسنوات ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٨: مصرف لبنان، التقرير السنوي للقطاع الخارجي ـ **التقرير الاقتصادي العربي** ٢٠٠٥ ـ Economic Intellegence Unit - Les Comptes économiques du Liban, 2006/2007, Présidence du Conseil des Ministres (janvier 2009), et *Lebanon this Week* (Byblos Bank), no. 104 (20 February 2009).

تشير كل المؤشرات التي في حوزتنا، وعرضنا أكثرها أعلاه، إلى انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي في دول الخليج، وتدهور الأسواق المالية فيها، وتخفيف أعمال أكثرية الشركات وإغلاق عدد لا بأس به منها في مجالات البناء والعقارات والمال والمصارف والسياحة. كما ذكرنا بعض المعلومات عن اللبنانيين المسرَّحين من أعمالهم في دول الخليج، وبعض المعلومات عن أوضاع مواطنينا في الولايات المتحدة وأستراليا وأوروبا الغربية. كل ذلك يشير إلى احتمال أن تحويلات المغتربين قد بدأت تنخفض، وستنخفض أكثر فأكثر، وهي تشكل رافداً أساسياً من روافد الدخل لدى العديد من الأسر اللبنانية، ومصدراً أساسياً للادخار والتوظيف في لبنان. ويشير الجدول الرقم (٦) إلى ذلك، مع بداية انخفاض التحويلات منذ تموز ٢٠٠٨، وتسارع هذا التدهور في خريف ٢٠٠٨.

## الجدول الرقم (٦)
## التحويلات الشهرية للمغتربين إلى لبنان عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨

| الشهر والسنة | تحويلات الشهرية للمغتربين إلى لبنان |
|---|---|
| كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧ | ٥٣٩,١٣ |
| شباط ٢٠٠٧/ فبراير | ٣٥٣,٥٠ |
| آذار/ مارس ٢٠٠٧ | ٣٥٤,٥٤ |
| نيسان/ أبريل ٢٠٠٧ | ٣٥٤,٤٦ |
| أيار/ مايو ٢٠٠٧ | ٤١٢,٠٩ |
| حزيران/ يونيو ٢٠٠٧ | ٣٦١,٩٧ |
| تموز/ يوليو ٢٠٠٧ | ٣٥٧,٨٧ |
| آب/ أغسطس ٢٠٠٧ | ٦٣٠,٤٦ |
| أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧ | ٣٨٦,٢٩ |
| تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧ | ٤١٦,٨١ |

يتبـــع

**تابـــع**

| | |
|---|---|
| تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧ | ٤٣٧,٦٦ |
| كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧ | ٤١٧,٦٧ |
| كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨ | ٤٧٥,٣٢ |
| شباط/ فبراير ٢٠٠٨ | ٥٣٢,٧٦ |
| آذار/ مارس ٢٠٠٨ | ٣٨٦,٤٨ |
| نيسان/ أبريل ٢٠٠٨ | ٥٥٠,٢٨ |
| أيار/ مايو ٢٠٠٨ | ٤١١,٠٢ |
| حزيران/ يونيو ٢٠٠٨ | ٤٨٣,٢٠ |
| تموز/ يوليو ٢٠٠٨ | ٥٠٥,١٥ |
| آب/ أغسطس ٢٠٠٨ | ٤٩١,٧٥ |
| أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨ | ٤٥٨,٢٥ |
| تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨ | ٢٨٠,١٧ |
| تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨ | ٢٨١,٧٣ |
| كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ | ٢٨٠,١٦ |

**المصدر**: مصرف لبنان، مديرية الدروس، دائرة الأبحاث والإحصاء.

**(٣) الانعكاس الثالث**: تراجع نشاط القطاع السياحي خاصة في الصيف؛ ويحدث ذلك نتيجة انحسار مداخيل زبائنه التقليديين اللبنانيين المغتربين، الذين يعودون مع أسرهم لقضاء العطلة الصيفية في لبنان، فضلاً عن المصطافين الخليجيين.

**(٤) الانعكاس الرابع**: انخفاض الإنفاق؛ ويحصل ذلك خصوصاً في مجال السلع المديدة الاستهلاك، كالثياب والتجهيزات المنزلية وشراء المساكن.

**(٥) الانعكاس الخامس**: ارتفاع نسب البطالة في العديد من القطاعات؛ ومن بين هذه القطاعات، التجارة الداخلية والخارجية، والسياحة، والبناء والصناعة والزراعة؛ مع انسداد أسواق تصدير السلع والخدمات التي تُنتَج، وتراجع السوق الداخلية لهذا السبب، وبسبب انخفاض تحويلات المغتربين.

## ثالثاً: كيف نعالج انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على لبنان

**الشرط الأول** لمعالجة الأزمة، هو وعي واقعها وأسبابها؛ وهذا ما سعينا إلى شرحه أعلاه.

و**الشرط الثاني** هو وضع وتنفيذ برنامج عمل لتحريك مختلف قطاعات الاقتصاد اللبناني، وتوفير مستلزمات نموها، من تسليف وأسواق، ورفع الإنتاجية والنوعية، لتوفير فرص عمل

إضافية للبنانيين العائدين من بلدان الاغتراب، وزيادة مداخيل اللبنانيين المقيمين تعويضاً عن خسارة قسم من تحويلات المغتربين.

وعناصر هذا البرنامج هي ثلاثة:

## ١ ـ العنصر الأول: اتخاذ رزمة من التدابير الشاملة والمتنوعة والمتكاملة لإعادة إطلاق ونمو الاقتصاد الوطني في لبنان

أهم هذه التدابير:

### أ ـ تسهيل التسليف المصرفي

يمكن ذلك من خلال خفض تدريجي للفوائد، وهذا ميسر بسبب الانخفاض العالمي للفوائد، وزيادة طاقات وأقنية التسليف المدعوم، كالقروض المكفولة من شركة «كفالات» بشكل كبير. والتأكد كذلك من حسن استعمال القروض المدعومة، التي من المفترض أن تقدمها البنوك التجارية لقطاعات السياحة والصناعة والزراعة والتكنولوجيا، وتنفيذ قانون إنشاء وتشغيل مصرف التسليف الزراعي.

### ب ـ توسيع السوق اللبنانية

وذلك أمام الإنتاج اللبناني، من خلال حمايته عبر التطبيق الفعلي للاتفاقات التجارية، مع التأكد من معاملة الدول الأخرى لإنتاجها بالمثل. وكذلك العمل على تفعيل بنود هذه الاتفاقات التي تسمح للبنان بحماية إنتاج فرع من قطاع معين، إذا كان هذا الفرع سيتعرض لضرر فادح من خلال إدخال البضائع الأجنبية بلا قيود (Clauses de sauvegarde). وهذه التدابير يجب أن تطبق على «اتفاق الشراكة الأورو ـ متوسطية»، واتفاق إنشاء «المنطقة العربية للتجارة الحرة»، والاتفاقات الاقتصادية مع سورية ومصر، وغيرها من الاتفاقات التي تتضمن بنوداً مضرة للإنتاج اللبناني. أضف إلى ذلك أن على الدولة أن تطبق قانون مكافحة الإغراق، وأن تحدِّثه إذا لزم الأمر، ليتماشى مع واقع الإغراق الحالي. كما أن على الدولة أن تتشدد في مكافحة التهريب إلى لبنان بكل أشكاله، براً وبحراً وجواً، بواسطة الضابطة الجمركية، التي يجب أن تُعزز، وبمساعدة كافة القوى الأمنية، من الأمن الداخلي والأمن العام وأمن الدولة والجيش اللبناني.

كما إن على الدولة أن تدخل فوراً في مفاوضات لتعديل البنود المجحفة بالنسبة إلى لبنان في الاتفاقات ذات الطابع الاقتصادي، المعقودة مع كافة الدول، ومجموعات الدول. كذلك، يجب تطبيق قانون تفضيل البضائع اللبنانية في مشتريات الدولة بشكل صارم.

### ج ـ توسيع الأسواق الخارجية

توسيع هذه الأسواق أمام الإنتاج اللبناني من خلال دعم الصادرات ومساعدة المنتجين على التصدير ونقل إنتاجهم إلى الأسواق الخارجية بشكل منظم وقليل الكلفة وتطوير الأسطول

التجاري اللبناني لهذا الهدف أيضاً؛ وكذلك تعيين ملحقين تجاريين في عدد كبير من الدول التي تشكل أسواقاً حالية للإنتاج اللبناني، وأسواقاً محتملة؛ بالإضافة إلى دعم البعثات التجارية الخاصة اللبنانية إلى الخارج، الهادفة للترويج للإنتاج اللبناني والمشاركة في المعارض، والعمل على حث الجاليات اللبنانية في الخارج، وتجَّارها، على تسويق البضائع اللبنانية في بلدان الانتشار.

### د ـ العمل على خفض كلفة الإنتاج اللبناني

ويتم ذلك من خلال خفض كلفة التمويل (الفوائد)، والاتصالات الهاتفية وغيرها، وخفض كلفة الطاقة، من خلال تطوير إنتاج الكهرباء على الغاز، وتطوير مصادر أخرى للطاقات المتجددة، كالطاقة الكهرمائية، وطاقة الرياح، والطاقة الشمسية؛ بحيث تكون هذه الأنواع من الطاقة أقل كلفة. يجب كذلك العمل على إنشاء وتطوير مناطق صناعية في المدن والبلدات في سائر الأقضية اللبنانية، حيث كلفة الأرض أقل منها في بيروت وأواسط جبل لبنان؛ كما يجب تأمين كل مستلزمات العمل الصناعي فيها من مبانٍ وطرق وبنية تحتية (كهرباء، مياه، مجارير، صرف صحي، شبكة اتصالات، مراكز تدريب، فروع للمصارف، صالات عرض. . . إلخ). ويستطيع القطاع الخاص القيام بذلك كما هو حاصل في عدد من المناطق اللبنانية. وستساهم هذه المناطق الصناعية في تخفيض كلفة الإنتاج الصناعي أيضاً بسبب مستوى الأجور الأدنى في الأرياف، حيث كلفة المعيشة أقل منها في بيروت الكبرى، لأسباب عديدة.

### هـ ـ العمل على تحسين إنتاجية الاقتصاد اللبناني

وذلك في مجالي إنتاج السلع، كما الخدمات، من خلال التدريب المهني، واستخدام المهارات المكتسبة من قبل المهاجرين اللبنانيين العائدين في فترة عملهم في الخارج؛ وكذلك من خلال تشجيع المنتجين على استعمال أساليب إنتاج حديثة أكثر فعالية، وتمويل تحديث تجهيزاتهم بالقروض الميسرة المذكورة أعلاه.

### و ـ العمل على تحسين نوعية المنتجات اللبنانية

وذلك على اختلاف أنواع المنتجات، من سلع وخدمات، عبر تفعيل المؤسسات الخاصة بذلك، كمعهد البحوث الصناعية، ومؤسسة المقاييس والمواصفات، ومؤسسة الأبحاث العلمية الزراعية، والمؤسسات المماثلة في القطاعات الأخرى؛ كما يجب إشراك الجامعات الموجودة في لبنان في هذا الجهد، عبر الكليات ومراكز الأبحاث والتدريب الموجودة لدى هذه الجامعات، التي يمكن أن تقدم خدمات استشارية وبحثية مفيدة.

وسيساهم تحسين زيادة الإنتاجية والنوعية في جعل الإنتاج اللبناني أكثر تنافسية في لبنان والخارج.

### ز ـ تحسين شروط عمل ومداخيل القوى العاملة اللبنانية

ويقصد بذلك كل القوى، من عمال وموظفين وحرفيين ومزارعين، من خلال حمايتها من

منافسة القوى العاملة غير اللبنانية، عبر تطبيق المعاملة بالمثل مع الدولة المصدرة للقوى العاملة إلى لبنان، في مجالات شروط الإقامة والعمل وتسجيل كل الأجراء في لبنان في الضمان الاجتماعي؛ كما في توسيع نطاق الضمان الاجتماعي، ليضم الحرفيين والمزارعين وكل الفئات غير المشمولة بخدماته حالياً، كالعديد من المهن الحرة، والعاملين على حسابهم. وسيساهم هذا في تحسين مداخيل القوى العاملة اللبنانية، وفي توسيع طاقتها الشرائية، وقدراتها على الاستهلاك والتثمير، ما يوسع أسواق السلع الاستهلاكية والإنتاجية في لبنان. وفي ذلك مصلحة لكل القطاعات المنتجة للسلع والخدمات في لبنان.

### ح ـ تنفيذ فعلي لقانون مكافحة الاحتكار وتعديله إذا لزم الأمر

وذلك من أجل تأمين منافسة حرة وشفافة هي مفقودة اليوم في معظم النشاطات الاقتصادية، تأميناً لتخفيض الأسعار، وتسريع النمو الاقتصادي والإنتاج.

### ط ـ التركيز على تطوير فروع الإنتاج التي للبنان فيها ميزة تنافسية وتفاضلية

ليس فقط هذه الفروع، وإنما أيضاً تلك التي تشتمل على قيمة مضافة مرتفعة، كالزراعات البيولوجية، وإنتاج البذور والأدوية المنتجة من النباتات الطبية المتوافرة في لبنان، والأبحاث والخدمات الطبية، والشرائح العليا في صناعة النسيج والملبوسات (كإنتاج الملبوسات الـ Haute couture وغيرها التي تتطلب ذوقاً فنياً رفيعاً)؛ وكذلك إنتاج البرمجيات المعلوماتية والخدمات الهندسية والصناعات الثقافية، كالطباعة والنشر والإعلام والإعلان والإنتاج السينمائي والتلفزيوني والموسيقي والغنائي والمسرحي، وكذلك نشاطات المحاسبة والتدقيق والنشاطات المالية المفيدة. أضف إلى ذلك تطوير الفروع المزدهرة حالياً، كإنتاج المجوهرات والآلات والمصنوعات المعدنية الأخرى، والمأكولات الناتجة من تصنيع الإنتاج الزراعي اللبناني. وأهم عنصر للميزة التنافسية والتفاضلية، هو المستوى العالي للتعليم في لبنان، وكذلك تنوعه المناخي والبيئي.

## ٢ ـ العنصر الثاني: اتخاذ رزمة من التدابير الآيلة إلى تنمية إقليمية متوازنة

يجب اتخاذ رزمة التدابير هذه في سبيل تصحيح الاختلال البنيوي للنمو الاقتصادي في لبنان لصالح بيروت الكبرى، حيث أصبحت كلفة الإنتاج والمعيشة بالغة الارتفاع؛ ومن أهم هذه التدابير:

### أ ـ إنشاء مجالس الأقضية المنتخبة والمقررة في اتفاقية الوفاق الوطني في الطائف

وذلك من أجل تأمين اللامركزية الإدارية الموسعة، واللامركزية الإنمائية. على أن تشرف هذه المجالس على جباية الرسوم والضرائب المحلية، وإنفاقها على التجهيز في الأقضية.

### ب ـ تقوية صلاحيات وإمكانيات البلديات واتحاداتها في نطاق كل قضاء

بالإضافة إلى إنشاء لامركزية في المالية العامة لصالح هذه الاتحادات في المجالات الحالية لصلاحيتها، كذلك في مجالات تمويل نفقات التعليم الابتدائي والصحة والحماية الاجتماعية، ليستطيع المواطنون مراقبة استعمال هذه الأموال العامة.

### ج ـ إنشاء أقطاب للتنمية الإقليمية المتكاملة

ويكون ذلك في عواصم المحافظات والأقضية والبلدات الكبرى، كما يمكن أن تتضمن مناطق سياحية، مناطق صناعية، مناطق تجارية، مراكز إدارية تقرب الإدارة العامة من المواطنين، على أن تتضمن كل هذه الأقطاب مراكز وتجهيزات للنشاطات الثقافية والترفيهية لجذب الشباب والفئات المثقفة.

### د ـ تطوير نقل مشترك سريع

وذلك من خلال تأهيل وتشغيل شبكة السكك الحديدية الساحلية ونحو الداخل، لنقل الركاب بشكل سريع ومريح، تأميناً للفصل، حيث يمكن، بين مراكز العمل، ومراكز السكن، لتأمين سكن دائم في الريف. . . وكذلك وسائل نقل مشترك (باصات وغيرها) فعالة نحو محطات السكك الحديدية.

### هـ ـ رزمة من الحوافز الضريبية والمالية

للمؤسسات والأفراد الذين يُقيمون مشاريع اقتصادية في مناطق الأطراف (أطراف جبل لبنان، الشمال، البقاع والجنوب) من خلال إعفاءات ضريبية فعلية، وفي مجال الفوائد على القروض، ودعم التدريب المهني، وغيرها.

## ٣ ـ العنصر الثالث: اتخاز رزمة من التدابير الآيلة إلى تنمية القطاعات والفروع الإنتاجية التي تتضمن طاقات للنمو وخلق فرص عمل فعلية

### أ ـ في مجال التكنولوجيا

إنشاء مناطق تكنولوجية (Technopoles) حول الجامعات في كل المناطق اللبنانية، حيث تتفاعل فيها نشاطات البحث العلمي والتكنولوجي مع التعليم العالي، ومع شركات الإنتاج السلعي والخدماتي في حقول التكنولوجيات المتقدمة. ولبنان مؤهل جداً لهذه النشاطات في مجال المعلوماتية والاتصالات وتكنولوجيا الأحياء وغيرها، خصوصاً مع استفادته من عودة كفاءات عالية من أبنائه المغتربين، وبسبب كثرة وتنوع جامعاته.

### ب ـ مجال الصناعات الثقافية

إعادة إحياء وإنشاء مناطق للإنتاج السينمائي والتلفزيوني والموسيقي والغنائي، على نسق (Cinecitta) في إيطاليا وغيرها، تجمع التجهيزات ومستلزمات الإنتاج الأخرى. كذلك تطوير نشاطات الطباعة والنشر والإعلان والإعلام في مناطق متخصصة إذا لزم الأمر.

## ج ـ تطوير السياحة

يتم تطوير السياحة من خلال تنويعها لتشمل كل مناطق لبنان، وكل مواسم السنة، من صيف وشتاء وخريف وربيع، وتشمل السياحة الداخلية للبنانيين والسياح العرب والأجانب، والسياح ذوي الإمكانيات المالية المتفاوتة، وذلك من خلال:

**(١) تطوير السياحة البيتية** (Bed and Breakfast)

إلى جانب السياحة في الفنادق والنزول والشقق المفروشة.

**(٢) تطوير السياحة الشتوية**

من خلال فتح محطات للتزلج في العديد من المناطق مثل عكار والضنية، توسيع محطات الأرز وإهدن واللقلوق وفاريا وصنين وجبل الكنَيْسة والباروك، وكذلك في السلسلة الشرقية في جبل الشيخ وغيرها من المناطق لاستقطاب المتزلجين شتاء من عدة مناطق من الشرق الأوسط.

**(٣) تطوير السياحة البحرية**

على أن يمتد هذا النوع من السياحة ستة أشهر في العام، ويتطلب ذلك تنظيف الشواطئ، وتخفيف التلوث إلى أدنى الدرجات، من خلال معالجة النفايات الصلبة، والمياه المبتذلة؛ وتأمين مسابح لجميع الفئات الاجتماعية، مع نشاطات فيها، كالتنزه بالمراكب والغطس وغيرها.

**(٤) تطوير السياحة الثقافية**

وذلك من خلال تكثيف المهرجات الفنية والثقافية على مدار السنة، صيفاً كمهرجانات بعلبك وبيت الدين وجبيل وصور وطرابلس، وشتاءً كمهرجان بيت مري ومهرجانات أخرى يمكن أن تنظم في المدن السياحية، كصيدا وجونيه والبترون، ومدن الداخل في الربيع والخريف، كزحلة والنبطية؛ وغيرها.

**(٥) تطوير السياحة الدينية**

وتكون بمثابة سياحة إلى المزارات ودور العبادة الشهيرة التي يذخر بها لبنان بكل طوائفه ومناطقه، على أن تكون هذه السياحة محلية وخارجية.

**(٦) تطوير السياحة البيئية** (Ecotourisme)

في كل المناطق اللبنانية حيث حوفظ على الطبيعة الخلابة ولتشجيعها على المحافظة على الطبيعة.

**(٧) تطوير السياحة الرياضية**

من خلال تنظيم نشاطات الرحلات مشياً على الأقدام، والملاحة على الأنهر (الليطاني، العاصي، نهر إبراهيم، وغيرها. . .)، وتسلق الجبال.

**(٨) تنشيط السياحة الصحية**

ويجمع هذا النوع من السياحة حول مراكز الاستشفاء، تجهيزات لسكن وراحة المريض وعائلته لبعض الوقت خلال مجيئه للاستشفاء في لبنان.

## د ـ تطوير القطاع الصناعي

ويتم تطوير القطاع الصناعي من خلال التدابير التالية:

**(١) وقف تدهور الصناعات الموجودة والقابلة للحياة**

وهي الصناعات التي دمرتها الحروب والسياسات العشوائية في العقود الأخيرة، من خلال حماية هذه الصناعات ضمن الاتفاقات المعقودة وتطويرها ومنع إغراقها، وتطويرها على صعيد الإنتاجية والجودة.

**(٢) تشجيع الصناعات في فروع بعضها جديد نسبياً**

ومن هذه الصناعات ما يتمتع فيها لبنان بميزة تفاضلية وتنافسية، كصناعة المجوهرات والملبوسات الرفيعة الذوق، والمأكولات، والصناعات الكهربائية، والطباعة، والبرمجيات، والصناعة الكيميائية، والصناعة الدوائية، والصناعات الغذائية المبنية على الإنتاج الزراعي والحيواني اللبناني، وغيرها.

**(٣) تحسين إنتاجية الصناعة**

وذلك من خلال خفض كلفة التمويل، وتحسين تدريب القوى العاملة، والمساعدة على تأمين الطاقة والأراضي والاتصالات والنقل بأسعار تنافسية، وتطوير التقنيات الصناعية.

**(٤) تسهيل التسويق داخلياً وخارجياً** من خلال التدابير المذكورة أعلاه.

## هـ ـ تطوير القطاع الزراعي

وذلك من خلال العمل على ثلاثة محاور: السياسة الزراعية، تدابير لتحسين فاعلية عناصر الإنتاج، وتفعيل وتطوير المؤسسات الزراعية.

ويجب أن نتذكر أن ٤٠ بالمئة من الأراضي الزراعية غير مزروعة الآن. ما يشير بادئ ذي بدء إلى إمكانيات فعلية لتوسيع نشاط هذا القطاع.

**(١) السياسة الزراعية**

يجب أن يتم تأمين تنافسية في الإنتاج الزراعي، وأن يستفيد المزارعون من تحسين الإنتاجية، كما يجب تأمين شروط تنافس عادلة للمستثمرين الزراعيين في لبنان، وذلك من خلال:

- تسريع عمليات المساحة، وتسجيل الأراضي الزراعية، وإصدار الصكوك.
- تشجيع عمليات ضم الأراضي، تأميناً لحيازات زراعية أقل تفتتاً من وضعها الحالي.

ـ تحويل شروط العقود الزراعية لتمكين المستثمرين الزراعيين من الاستثمار في مشاريع وتدابير طويلة المدى تحسن الإنتاجية والنوعية.

ـ تمييز الأراضي المعدة للبناء من الأراضي الزراعية.

ـ إعادة النظر في سياسات دعم الإنتاج الزراعي من خلال رؤية استراتيجية عامة للتنويع الزراعي، ومنح الدعم بشروط تخدم أهدافاً محددة ومعلنة مسبقاً، ومعممة لكل المستثمرين الزراعيين.

ـ تطوير كل التدابير الآيلة إلى حفز تنفيذ مشاريع زراعية.

ـ تحديث وتنفيذ تدابير حماية تجارية توفر على المنتجين المحليين آفات المنافسة غير المشروعة، خصوصاً بعد توقيع الاتفاقات الإقليمية، كاتفاقية «منطقة التجارة الحرة العربية»، و«اتفاقية الشراكة الأورو ـ متوسطية» وعدد من الاتفاقيات الثنائية وآفاق الانضمام إلى «منظمة التجارة العالمية».

ـ إنشاء صندوق للتأمين ضد المخاطر الطبيعية والكوارث الطبيعية، للتخفيف من المخاطر المحيطة بالنشاط الزراعي، ما يخفف من نتائج الحوادث الطبيعية.

ـ التركيز على اختيار المزروعات والسلاسل (Filières) الإنتاجية الزراعية ـ الغذائية الواجب تطويرها، وتأمين الإمكانيات لاختيارها، وتنفيذ هذه الخيارات.

**(٢) تدابير لتحسين فاعلية عناصر الإنتاج والتسويق الزراعيين**

ـ إقرار المراسيم التنظيمية الآيلة إلى إنشاء مصرف التسليف الزراعي، وتشغيله؛ وتوسيع نظام القروض المصرفية التقليدية إلى التسليف الصغير والشديد الصغر؛ وإعادة تحريك الاتحاد الوطني للتسليف التعاوني؛ وتطوير أنظمة الكفالة لدى شركة «كفالات» للتماشي مع حاجات القطاع الزراعي (القروض الصغيرة وتطويل فترات السماح)؛ وتطوير دراسات جدوى لملفات التسليف الزراعية.

ـ تحسين شروط توافر المياه، وإداراتها، واستعمالها، وتحسين نوعيتها؛ في إطار استراتيجية واضحة ومحددة، ومن خلال تفعيل المشاريع الموجودة (كبناء السدود) وإصدار قانون خاص ينشئ جمعيات المستفيدين من مياه الري في كل مشروع ري.

ـ تطوير التسويق الزراعي بشكل يزيد من مداخيل المنتجين، من خلال إصلاح تنظيم أسواق الجملة، وتشجيع الأسواق الشعبية، حيث يبيع المنتج إنتاجه للمستهلك، أو لتجار المفرق. مساعدة المنتجين في مجالات التوضيب، ومساعدة التصدير الزراعي، والترويج للمنتوجات الزراعية اللبنانية في الخارج.

ـ إعادة إلزام الدولة تأمين حاجات القطاع الزراعي في مجالات التعليم والتدريب والإرشاد، بإشراف وزارة الزراعة، مع التعاونيات أو أي شكل آخر من التنظيم المهني، وتعميم نتائج أبحاث مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية.

**(٣) المؤسسات الزراعية**

يجب تطوير المؤسسات المولجة بالقطاع الزراعي لتأمين فعالية السياسات، ووسائل لتحسين فاعلية عناصر الإنتاج في القطاع الزراعي، وهذا يعني:

ـ تطوير طاقات وزارة الزراعة لتمكينها من تنفيذ استراتيجية للقطاع الزراعي، على المديين المتوسط والطويل، وذلك بالتنسيق مع الوزارات المعنية، كوزارات الطاقة والمياه، الاقتصاد والتجارة، المالية، البيئة، وغيرها إذا اقتضى الأمر.

ـ إعادة صياغة قانون التعاونيات للسماح لها بتأدية دورها لدعم المستثمرين الزراعيين.

ـ إنشاء غرف للزراعة وتجهيزها بالطاقات البشرية المناسبة والموارد التي تسمح لها بالقيام بمهمتها.

ـ إنشاء سجل زراعي للتعريف بالمزارعين وحيازاتهم وتسجيل المستثمرين على أساس مقاييس واضحة وتحديد المنافع من السجل الزراعي.

هذه هي التدابير الأساسية الآيلة إلى تطوير القطاعات الأبرز، التي للبنان فيها ميزات تفاضلية وتنافسية: التكنولوجيا، السياحة، الصناعة، والزراعة، التي يمكن، مع غيرها من القطاعات، أن تساعد لبنان على مواجهة انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية، من خلال خلق فرص عمل جديدة، ومنع انهيار مستوى العمالة الحالي، ومن خلال زيادة مداخيل اللبنانيين وحسن أداء اقتصادهم، واستخدام طاقات كل مناطقه خدمة لسكانها خاصة، والوطن عامة.

## خلاصة

يمكن أن تكون الأزمة الاقتصادية العالمية مضرة جداً للبنان، فهي تزيد فيه البطالة، وتخفض المداخيل، وتزيد من الفقر والتفاوت الاجتماعي، والاضطراب الاجتماعي والسياسي. لكن إذا أحسنَّا التصرف، يمكن أن تتحول هذه الأزمة إلى فرصة للقيام بما يلي:

ـ استعادة قسم من مواطنينا المنتشرين في الخارج، للاستفادة من طاقتهم من فنية وإدارية وعلمية ومالية، ومن معرفتهم للعالم المعاصر المدول.

ـ إصلاحات اقتصادية لا قوة لنا للقيام بها لولا ضغط هذه الأزمة، وهي إصلاحات رأينا ضرورتها في العديد من القطاعات والمناطق، وعلى الصعيد الوطني العام.

ـ الاستثمار الأفضل لطاقات وطننا البشرية والطبيعية، ولكل مناطقه وقطاعاته.

ويتطلب هذا كله وعيَ المشكلة وعقدَ العزيمة وامتلاك الإرادة والشجاعة السياسية للتخطيط والتنفيذ ■